

Distr.: General
4 July 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨
٤-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نيويورك
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - الحوارات المنظمة
بشأن التمويل

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة
للسكان، وتوقعات الإيرادات لسنة ٢٠١٨، وللسنوات المقبلة

موجز

أُعِدَّ هذا التقرير استجابة لقراري المجلس التنفيذي ٥/٩٩، و ٩/٢٠٠٠. اللذين طلبا إلى المدير التنفيذي تقديم تقديرات محدثة سنوياً لموارد التمويل العادية وموارد التمويل المشترك. وتمشياً مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧، ومع استراتيجية الصندوق بشأن تعبئة الموارد (قرار المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٦)، فإن التقرير الحالي يقدم نظرة عامة عن الحالة العامة لموارد الصندوق، ويواصل في الوقت نفسه معالجة الهدف الهام المتمثل في زيادة الموارد العادية، فضلاً عن توفير قاعدة مستقرة ومتنوعة للموارد يمكن التنبؤ بها.

وتمشياً مع قرار المجلس التنفيذي ٢٥/٢٠١٧، فإن هذا التقرير يتضمن، في إضافة تابعة له، معلومات عن الحوارات المنظمة بشأن التمويل، وعرضاً باقتراح لتحسين هذه الحوارات في المستقبل.

في عام ٢٠١٧، بلغت إيرادات المساهمات التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة للسكان من الموارد العادية ومن الموارد المشتركة (١٠٦٢) مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها ٢٧ بالمائة عن سنة ٢٠١٦. وتنقسم هذه الإيرادات في مجموعها إلى مبلغ (٣٥٠) مليون دولار أمريكي من التبرعات للموارد العادية، و(٧١٢) مليون دولار أمريكي لموارد التمويل المشترك. وبالمقارنة مع سنة ٢٠١٦، فقد سجلت المساهمات المقدمة للموارد العادية في عام ٢٠١٧ انخفاضاً بلغ ٣ مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته ٠,٨ بالمائة، وزيادة في إيرادات المساهمات المقدمة للموارد المشتركة بلغت ٢٣٢ مليون دولار، أي ما نسبته ٤٨ بالمائة.



وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، فإن صندوق السكان التابع للأمم المتحدة يؤكد أن زيادة المساهمات المالية للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، ولا سيما للموارد العادية، تُعدّ أمراً هاماً للإدماج الكامل جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستراتيجيات التنمية الوطنية وأطرها، وفي تمكين الدول من تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان لما بعد سنة ٢٠١٤ ولخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا تزال المساهمات الموجهة للموارد العادية تشكل الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة. وعلاوةً على ذلك، وعلى نحو ما أكدته قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ والقرارات السابقة، يدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الموارد الأخرى (بما فيها موارد التمويل المشترك) التي تأتي من مصادر متنوعة تمثل أحد المكونات المكتملة المهمة للموارد العادية للصندوق.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار بشأن المسائل التمويلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وترد عناصر هذا القرار في الفرع خامساً من هذا التقرير.

المحتويات

١	الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨
١	صندوق الأمم المتحدة للسكان – الحوارات المنظمة بشأن التمويل
١	صندوق الأمم المتحدة للسكان
	تقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتوقعات الإيرادات لسنة ٢٠١٨، ولل سنوات المقبلة ١
٤	أولاً. المقدمة
٤	ثانياً. موارد التمويل العادية والمشاركة
٨	نظرة عامة على موارد التمويل المشترك
١٠	مساهمات التمويل المشترك من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة
١١	مساهمات التمويل المشترك المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج
١٢	المفوضية الأوروبية
١٣	برنامج إمدادات الصندوق
١٥	الصندوق المواضيعي لصحة الأم
١٧	حملة القضاء على مرض ناسور الولادة
٢٣	ثالثاً. حوار المجلس التنفيذي حول قضايا التمويل
٢٣	إجراء حوارات منظمة حول التمويل
٢٤	اتجاهات التمويل
٢٤	استراتيجية تعبئة موارد الصندوق
٢٥	نوافذ وفرص التمويل الإضافية
٢٦	البوابة الإلكترونية الخاصة بالشفافية لدى الصندوق والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة

٢٦	توسيع قاعدة الجهات المانحة.....
٢٧	رابعاً. الاستنتاجات.....
٢٧	خامساً. عناصر مقرر.....

إضافة مقترح الصندوق بشأن الحوارات المنظمة حول التمويل

مرفقات هذا التقرير

١. المرفق ١. مساهمات إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في الموارد العادية لعام ٢٠١٧، والتقديرات لعام ٢٠١٨، اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٨
 ٢. المرفق ٢. مساهمات التمويل المشترك من البلدان المستفيدة من البرامج دعماً لبرامجها القطرية
 ٣. المرفق ٣. الأموال التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٧ بوصفه الوكيل الإداري للبرامج المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة
 ٤. المرفق ٤. الجهات المانحة من القطاع الخاص
- (المرفقات من ١ إلى ٤ متاحة، كلٌّ على حدة، في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.)

أولاً. المقدمة

١. أُعدَّ هذا التقرير استجابةً لقراري المجلس التنفيذي ٥/٩٩ و ٩/٢٠٠٠؛ اللذين طلبا إلى المدير التنفيذي تقديم تقديرات محدّثة سنوياً لموارد التمويل العادية وموارد التمويل المشترك واستجابةً أيضاً لقرار المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٦، الذي يطالب صندوق الأمم المتحدة للسكان بالبحث في الحوافز والآليات التي تشجع البلدان المانحة والدول الأعضاء التي بوسعها زيادة مساهمات الموارد العادية وتقديمها من حيث الأولوية على القيام بذلك. ويهدف التقرير إلى تعزيز الحوار بين الصندوق ومجلسه التنفيذي بشأن الحالة العامة لموارد الصندوق، مع مواصلة السعي لمعالجة الهدف العام الرامي إلى زيادة الموارد العادية وتأسيس قاعدة موارد مستقرة ومتنوعة ويمكن التنبؤ بها. يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ رقم ٢٤٣/٧١ حول استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة (والقرارات السابقة، بما فيها القرارات ٢٠٨/٦٢ و ٢٨٩/٦٤ و ٢٢٦/٦٧) أن الموارد العادية هي عصب الأنشطة التنفيذية نظراً لطبيعتها غير المشروطة، ويعرب في هذا الصدد عن قلقه من الانخفاض المتسارع والمستمر في حجم مساهمات الموارد العادية الممنوحة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مر الأعوام الأخيرة.

٢. واستجابةً لمقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٦، يقدم هذا التقرير تحليلاً للفرص والتحديات التي تواجه تمويل الخطة الاستراتيجية، تمشياً مع استراتيجية تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان وسعيها إلى استكشاف حوافز وآليات ونوافذ تمويل لتوسيع قاعدة المانحين وتشجيعهم على زيادة المساهمات في الموارد العادية وتقديمها من حيث الأولوية. ويشمل التقرير كذلك أهداف إيرادات المساهمات المقترحة والمتوقعة في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٣. ويورد التقرير جداول تفصّل المساهمات في الموارد العادية وموارد التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بينما تتوفر بيانات إضافية في المرفقات المتاحة على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقُدّرت أرقام عام ٢٠١٨، بناءً على المعلومات الواردة، فضلاً عن الالتزامات والمساهمات المسجلة، اعتباراً من تاريخ ١ أيار/مايو ٢٠١٨. ويعرض التقرير إجمالي الإيرادات السنوية، بما في ذلك المبالغ المحددة في الاتفاقات الموقعة مع الجهات المانحة والتي اعتبرت إيرادات وفقاً لسياسات المحاسبة في صندوق الأمم المتحدة للسكان بغض النظر عن مدة التنفيذ والجدول الزمني للتسديد. ويستثنى من هذه المساهمات: (أ) المبالغ المحولة إلى الإيرادات الأخرى لغرض سداد رسوم الضرائب و(ب) مسترجعات الجهات المانحة و(ج) إيرادات الفوائد؛ و(د) استرداد التكلفة غير المباشر.

ثانياً. موارد التمويل العادية والمشاركة

٤. بلغ مجموع الموارد اللازمة لتحقيق الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ٤,٠٠٩ مليون دولار أمريكي؛ منها^١ مبلغ ١,٦٤٤ مليون دولار أمريكي في صورة موارد العادية، و ٢,٣٦٥ مليون دولار أمريكي في صورة موارد مشتركة. وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧، فقد بلغ إجمالي إيرادات المساهمات المعبّأة لتحقيق الهدف الإجمالي ما قيمته ٣,٨٦٩ مليون دولار أمريكي^٢، وهو ما يمثل عجزاً مقداره ١٤٠ مليون دولار أمريكي (٣ في المائة). وقد تأثرت الموارد العادية بالكثير من جوانب الضعف مدفوعة بالبيئتين الاقتصادية والمالية،

^١ وتستند أهداف المساهمات الإجمالية في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧ بمبلغ ٤,٠٠٩ مليون دولار أمريكي، إلى الأهداف المنقحة لعام ٢٠١٦ و ٢٠١٧، عقب التنقيح نصف السنوية الذي جرى عام ٢٠١٦ (DP/FPA/2016/3).

^٢ وتستند إجمالي إيرادات المساهمات بمبلغ ٣,٨٦٩ دولاراً أمريكياً للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧، إلى المساهمات فقط ولا يشمل ما يلي: (أ) المبالغ المحولة إلى إيرادات أخرى لغرض سداد رسوم الضرائب؛ و(ب) مسترجعات الجهات المانحة؛ و(ج) إيرادات الفوائد؛ و(د) استرداد التكلفة غير المباشر.

والركود العام في المساعدات الإنمائية الرسمية أو بسبب الاستخدام المتزايد لتلك الموارد في معالجة أزمة المحجرة إلى أوربا، وكذلك بسبب التقلبات في أسعار الصرف، والتوجهات المتنامية نحو الأموال المخصصة.

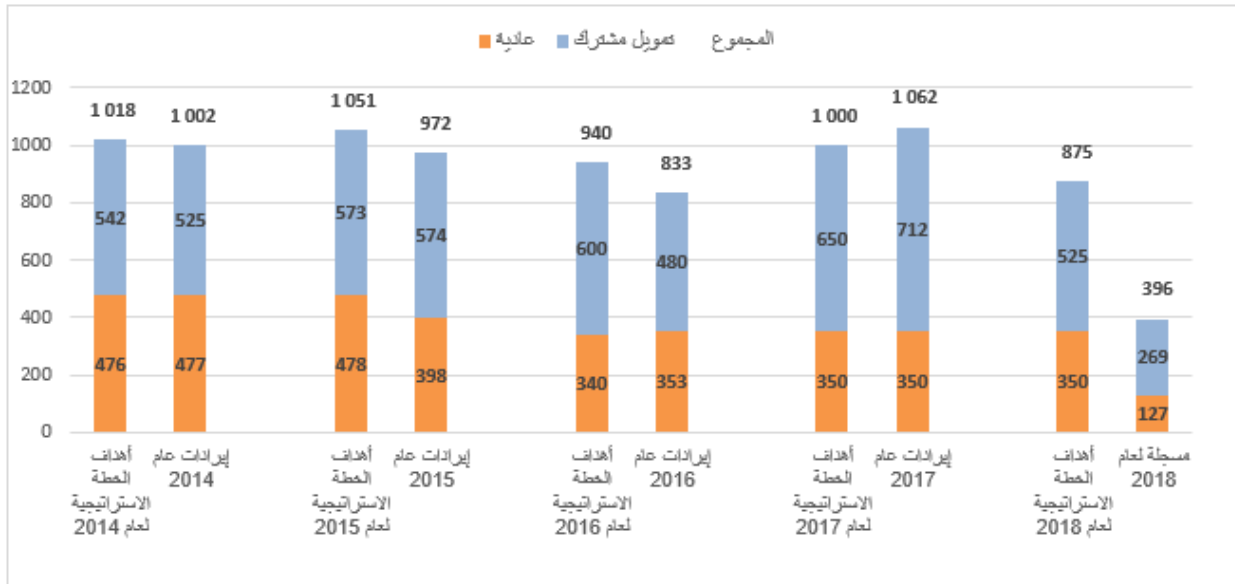
٥. وفيما يتعلق بفترة الخطة الاستراتيجية (٢٠١٤-٢٠١٧) فقد كان لدى الصندوق قاعدة قوية من الجهات المانحة، بمتوسط عدد ١٣٠ جهة حكومية مساهمة، في السنة الواحدة. وفي عام ٢٠١٧، بلغ مجموع الجهات المانحة ١٣٢ جهة، مقارنة بعدد ١٢٣ جهة في عام ٢٠١٦.

٦. وبالنسبة إلى عام ٢٠١٨، تبلغ توقعات الإيرادات الإجمالية للمساهمات ٨٧٥ مليون دولار أمريكي، منها ٣٥٠ مليون دولار أمريكي للموارد العادية، و ٥٢٥ مليون دولار أمريكي لموارد التمويل المشترك، تمشياً مع أهداف الخطة الاستراتيجية.

الجدول ١.

إيرادات المساهمات في الصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مقابل المساهمات المستهدفة للخطة الاستراتيجية (اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)، والمساهمات المتوقعة لعام ٢٠١٨ (اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٨)

(بملايين الدولارات الأمريكية)



ملاحظة ويستثنى من هذه المساهمات: (أ) المبالغ المحولة إلى الإيرادات الأخرى لغرض سداد رسوم الضرائب و(ب) مسترجعات الجهات المانحة و(ج) إيرادات الفوائد؛ و(د) استرداد التكلفة غير المباشر. وتشتمل بيانات عام ٢٠١٨ على تقديرات وتوقعات، وما تزال عرضة للتغيير.

أ. نظرة عامة على إيرادات المساهمات في الموارد العادية

٧. من مجموع إيرادات مساهمات الموارد العادية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تحققت نسبة قدرها ٩٦ بالمائة من الهدف الأساسي. ومن الجدير بالذكر أن إيرادات المساهمات الفعلية للموارد العادية قد انخفضت بشكل كبير على مر السنين، من ٤٧٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧، على الرغم من تزايد الطلب على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في جميع أنحاء العالم. وتطالب الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بعدم تحلُّفٍ أحدٍ عن الرِّكب؛ وهذا يستدعي حشد مبلغٍ بحدٍ أدنى من الموارد العادية - باعتبارها تُشكِّلُ عصب الأنشطة التشغيلية للصندوق - وتوسيع الشراكات الاستراتيجية، وزيادة الدعم السياسي، والحفاظ على المرونة في بيئة حافلةٍ بالتغيُّر والتحدّي.

٨. وكادَ الانخفاض في إيرادات المساهمات، الذي بلغ ٣ ملايين دولار أمريكي (٣٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ بعدما كان ٣٥٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦) أن يفوق هذا القدر بسبب توقف إحدى الجهات المانحة الكبرى عن دعمها المالي الذي كانت تقدمه للموارد الأساسية للصندوق. غير أنّ الجهود المكثفة التي بُذلت سنة ٢٠١٧، لغرض حشد الدعم للموارد العادية والموارد المشتركة للصندوق نجحت في جمع الأموال من عدد كبير من المصادر المتنوعة. فالمساهمات الإضافية الكبيرة من الجهات المانحة لسدّ الفجوة في الموارد الأساسية فضلاً عن الزخم المتولد عن حركات مثل حركة "هي تقرر" (She Decides)، وقمة لندن لتنظيم الأسرة، وجهود الاتحاد الأفريقي في التركيز على العائد الديمغرافي وغيره، ساهمت جميعها في زيادة الاهتمام بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للنساء والمراهقين والفتيات والشباب.

٩. تُستكملُ النظرة الإجمالية على إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في المرفق رقم ١، الذي يقدم معلومات تفصيلية عن إيرادات مساهمات عام ٢٠١٧، وعن التعهدات الفعلية والتقديرات المثلى لمساهمات عام ٢٠١٨ في الموارد العادية بالصندوق، استناداً إلى البيانات المتاحة اعتباراً من تاريخ ١ أيار/ مايو ٢٠١٨. وتشمل هذه المساهمات ما يلي: (أ) إيرادات المساهمات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ و(ب) تعهدات سنة ٢٠١٨ التي تلقاها الصندوق أثناء مؤتمر إعلان التبرعات بالأمم المتحدة الذي عُقد في نيويورك عام ٢٠١٧؛ و(ج) المؤشرات الكتابية واللفظية الواردة من الحكومات والتي تؤكد دعمها للصندوق لعام ٢٠١٨، والأعوام اللاحقة.

المساهمات في الموارد العادية للصندوق، ٢٠١٧-٢٠١٨

(بملايين الدولارات الأمريكية)

2018			2017		
العملة المستخدمة	العملة المستخدمة	الجهات المانحة	العملة المستخدمة	العملة المستخدمة	الجهات المانحة
71	616	السويد	64	575	السويد
64	500	النرويج	51	423	النرويج
40	33	هولندا	43	272	الدنمارك
37	225	الدنمارك	37	35	هولندا
27	22	ألمانيا	26	20	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
20		فنلندا			
19	14	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	25	22	ألمانيا
18		اليابان	20		فنلندا
16	16	سويسرا	18		اليابان
12	16	كندا	16	16	سويسرا
38		أخرى	12	16	كندا
			38		أخرى
362		المجموع	350		المجموع

ملاحظة يستثنى من هذه المساهمات ما يلي: (أ) المبالغ المحولة إلى إيرادات أخرى لغرض سداد رسوم الضرائب؛ و(ب) إيرادات الفوائد؛ بيانات عام ٢٠١٨ ليست إلا توقعات، وما زالت عرضة للتغيير. لم يسجل سوى مبلغ ١٢٧ مليون دولار أمريكي، من جملة ٣٦٢ مليون دولار أمريكي، مساهمات متوقعة لعام ٢٠١٨، وذلك اعتباراً من تاريخ ١ أيار/ مايو ٢٠١٨.

١٠. في عام ٢٠١٧، كان العدد الكلي للجهات المانحة التي تبرعت للموارد الأساسية هو ١٢٠ متبرعاً، مقارنةً بسنة ٢٠١٦ التي لم يزد عدد الجهات المانحة فيها عن ١٠٧ جهات فقط. كذلك قد تبرع الحكومات المانحة التي تساهم في الموارد العادية بمساهمات في الموارد المشتركة. التزمت سبعة بلدان تنتمي إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي: بلجيكا والدانمارك ولكسمبرغ والنرويج والسويد وجمهورية كوريا وسلوفاكيا، و ١١ بلداً من البلدان المستفيدة من البرنامج (هي: بنغلاديش وبوليفيا [دولة بوليفيا المتعددة القوميات]، وغينيا بيساو، والهند وإيران [جمهورية إسلامية] وليسوتو وموريتانيا ومنغوليا والفلبين وجنوب أفريقيا وتوغو)؛ إضافةً إلى بلد واحد زاد مساهماته في الموارد العادية لسنة ٢٠١٧، (إسرائيل)، وهي ليست عضواً في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية في الميدان الاقتصادي؛ فيما تعهدت ٢٦ من الدول الأعضاء. بالتزامات جديدة في عام ٢٠١٧ (في حين أنها لم تتعهد في عام ٢٠١٦). وسُجِّلت هذه الزيادات بحسب الالتزامات الفعلية التي استُلمت وسُدِّدت بموجبها.

^٣ هذا الجدول هو جدول مقارنة للإيرادات المتلقاة عام ٢٠١٧ (بدءاً من تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)، مع الإيرادات المتوقعة لسنة ٢٠١٨ (بدءاً من تاريخ ١ أيار/ مايو ٢٠١٨).

١١. سيواصل الصندوق دعوته لزيادة المساهمات العادية المتلقاة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، ولزيادة المساهمات المتلقاة من الجهات المانحة الأخرى، بما في ذلك دول البرنامج، وسيواصل تكثيف الجهود مع القطاع الخاص، والمنظمات الخاصة، ومع المؤسسات الخيرية والجمهور العام في بعض الدول التي يقع الاختيار عليها. في عام ٢٠١٧، ساهم المانحون المنتمون إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٩٩ في المائة من الإيرادات الإجمالية في الموارد العادية. ومن أصل مبلغ ٣٦٢ مليون دولار أمريكي المتوقع لإيرادات المساهمات في الموارد العادية، لم يتلق الصندوق سوى مبلغ ١٢٧ مليون دولار أمريكي من الالتزامات الرسمية لعام ٢٠١٨ اعتباراً من تاريخ ١ أيار/ مايو ٢٠١٨.

١٢. وتمشياً مع قرار المجلس التنفيذي ١٦/٢٠١٨، استمر الصندوق في تنشيط "حالة الموارد الأساسية"، وذلك من خلال بلورة وثيقة عنوانها "ما هي المجالات التي تُنفق فيها المبالغ المتلقاة من الموارد الأساسية (العادية)؟" بهدف توضيح القيمة الفريدة والأثر الكبير لما يقوم به الصندوق من أعمال تمويلها المساهمات المدفوعة للموارد العادية. وفي ٢٠١٧، أطلق الصندوق أيضاً حملة ١٥٠ جهة مانحة، وكان ذلك بغرض توسيع القاعدة التي تضم الجهات المانحة التي تتبرع بمساهمات للموارد العادية. وقد أفضت الجهود المتنامية التي يبذلها الموظفون العاملون في البلدان والأقاليم والمقرات إلى إشراك الحكومات المضيفة ونظرائها من الجهات والمؤسسات وإلى الإبلاغ بالأهمية الحاسمة للموارد العادية وإلى زيادة الالتزامات من جانب الدول والأقاليم الأعضاء في الصندوق.

ب. نظرة عامة على إيرادات المساهمات في الموارد المشتركة

نظرة عامة على موارد التمويل المشترك

١٣. بلغ مجموع المساهمات في إيرادات التمويل المشترك لعام ٢٠١٧ ما قدره ٧١٢ مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٤٨ بالمائة عن إيرادات المساهمات المتلقاة عام ٢٠١٦ التي بلغت ٤٨٠ مليون دولار. زادت إيرادات التمويل المشترك عام ٢٠١٧ (أكثر مما كانت عليه في سنة ٢٠١٦)، ولا سيما في المجالات التالية: برنامج إمدادات الصندوق (٦٠ بالمائة)، والصندوق المواضيعي لصحة الأم (٣٩٢ بالمائة)، والصندوق المواضيعي لحملة القضاء على الناسور (١٩ بالمائة)، والحالات الطارئة والمساعدات الإنسانية (٧ بالمائة). حدثت زيادات كبيرة وهامة في إيرادات المساهمات الموجهة للتحويلات المالية المشتركة بين منظمات الأمم المتحدة (١٥ بالمائة)، وفي إيرادات مساهمات البلدان المستفيدة في البرامج المخصصة لها (١٦٠ بالمائة)، وإيرادات مساهمات المفوضية الأوروبية (١٥٨ بالمائة) وإيرادات مساهمات القطاع الخاص (٧٥ بالمائة).

المساهمات في موارد التمويل المشترك للصندوق، ٢٠١٦-٢٠١٧

(بملايين الدولارات الأمريكية)

2017	الجهات المانحة	2016	الجهات المانحة
140	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	116	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
125	التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة*	109	التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة*
61	المفوضية الأوروبية	42	كندا
53	السويد	33	الولايات المتحدة الأمريكية
46	الدنمارك	24	المفوضية الأوروبية
44	هولندا	18	السويد
41	غواتيمالا	17	اليابان
34	كندا	16	سويسرا
17	النرويج	11	أستراليا
17	جمهورية كوريا	11	بلجيكا
134	أخرى	83	أخرى
712		480	

ملاحظة يستثنى من هذه المساهمات ما يلي: (أ) مسترجعات الجهات المانحة و(ب) إيرادات الفوائد؛ و(ج) استرداد التكلفة غير المباشر. بيانات عام ٢٠١٨ ليست إلتوقعات، وما زالت عرضة للتغيير. ويشمل هذا جميع الأموال المتلقاة من آليات التمويل المشترك (البرامج المشتركة، والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، فضلاً عن التحويلات الثنائية من منظمات الأمم المتحدة).

١٤. والجدير بالذكر أن مجموعة من البلدان زادت من مساهماتها في الموارد المشتركة عام ٢٠١٧، كما يلي: ١٣ بلداً من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (وهي: أستراليا والجمهورية التشيكية والدانمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وبولندا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة)؛ و ٩ بلدان من البلدان المستفيدة من البرنامج (وهي: الجزائر والبرازيل وغواتيمالا وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وباراغواي وطاجيكستان وأوروغواي)، وثلاثة بلدان ليست من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (وهي إستونيا وليختنشتاين وبولندا). وفي عام ٢٠١٧، تعهدت خمسة بلدان من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (وهي نيوزيلندا وقطر وجمهورية كوريا والبرتغال وسلوفينيا)، إضافةً إلى ٦ بلدان أخرى من الدول الأعضاء، (وهي: الكاميرون وكوستاريكا وهاتي وهندوراس وكازاخستان والاتحاد الروسي) بالتزامات كبيرة (ولكن هذه البلدان الستة لم تتعهد بالتزامات مماثلة عام ٢٠١٦).

مساهمات التمويل المشترك من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة

١٥. أتى قرابة الخُمس من إجمالي إيرادات مساهمات التمويل المشترك لعام ٢٠١٧ التي بلغت ٧١٢ مليون دولار أمريكي (١٧,٦ بالمائة) من خلال التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة (انظر الجدول رقم ٣)، وتآلف من التحويلات بين الوكالات والأموال المستلمة كمشاركة في آليات التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات. ومن اللافت أن الصندوق قد حقق النسبة المطلوبة لتخصيص ١٥ بالمائة على الأقل من الموارد غير الأساسية للأنشطة المشتركة، وذلك تمشياً مع التقرير الصادر عن الأمانة العامة بشأن تصحيح مسار المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، وتعديل أوضاعه، وتنفيذ ذلك وفق خطة عام ٢٠٣٠. وتمثل هذه الإيرادات المتلقاة سنة ٢٠١٧ من المنظمات التابعة للأمم المتحدة زيادة قدرها ١٦ مليون دولار أمريكي عما كانت عليه عام ٢٠١٦ (١٠٩ مليون دولار أمريكي). ويظل هذا التعاون الناجح بين المنظمات التابعة للأمم المتحدة وأولويةً للجهات المانحة، ولا سيما المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل معاً في أنحاء العالم.

١٦. وضمن إجمالي الإيرادات العائدة من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة، ورد مبلغ قدره ٣٨,٦ مليون دولار أمريكي من خلال الاتفاقيات الثنائية، ومبلغ ٦٥,٧ مليون دولار أمريكي للتصرف فيه في إطار البرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، منها ٢٣ مليون دولار وردت من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ومبلغ ٢١ مليون دولار أمريكي من الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ، وهي تمثل الأهمية المتواصلة للدور الذي يضطلع به الصندوق في الاستجابات الإنسانية واستجابات الطوارئ في منظومة الأمم المتحدة.

١٧. وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، واصل الصندوق الاضطلاع بدور نشيط في برامج التمويل المشترك بين الوكالات من خلال تمثيله في كل من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجموعة نتائج التمويل الاستراتيجي وغيرها من المنتديات والمحافل الأخرى المعنية بالإشراف والتنسيق وتوليد البيانات وتنفيذ آليات التمويل الجماعي. استلم الصندوق مبلغ ٤١,٩ مليون دولار أمريكي من التحويلات بين المنظمات، مساهمةً من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، ومن البرامج المشتركة التي كان الصندوق وكيلها الإداري. وهذه هي الأموال المودعة نيابةً عن جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة، ولا يُسجل منها إيرادات في صندوق الأمم المتحدة للسكان سوى ذلك الجزء من المساهمات الموزع على الصندوق ليكون تحت نطاق تنفيذه (راجع المرفق الثاني المتوفر عبر الإنترنت للاطلاع على تفاصيل بالمبالغ المستلمة من المانحين في عام ٢٠١٧ للبرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي كان الصندوق وكيلها الإداري).

١٨. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان بناء حوافز برنامجية ومالية مشتركة قوية مع طيف واسع من كيانات الأمم المتحدة من أجل مجالات النتائج التي تستفيد من أوجه التآزر بين الوكالات. وكطريقة تُيسر ليس فقط التنفيذ المشترك، بل الحصول على مساهمات من المانحين تكون مرنة ويمكن التنبؤ بها أيضاً، فإن آليات التمويل الجماعي وغيرها من آليات التمويل المشترك بين الوكالات تؤدي دوراً تكميلياً للمساهمات العادية والصناديق المواضيعية الخاصة بالوكالات في هيكلية تمويل الصندوق.

١٩. ومن الأمثلة البارزة للعمل المشترك وآليات التمويل الجماعي لتيسير التقدم المحرز على نطاق واسع ما يلي: (أ) البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأثوية والذي يديره الصندوق (منذ عام ٢٠٠٨)؛ و(ب) البرنامج العالمي بشأن الخدمات الأساسية للنساء والفتيات من ضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وفي سنة ٢٠١٧، انضم الصندوق، بصفته شريكاً مؤسساً إلى كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرة (سبوتلايت) المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمهادفة إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. كذلك يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان رئيساً أولاً مجلس إدارة الصندوق المشترك لخطة عام ٢٠٣٠.

مساهمات التمويل المشترك المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج

٢٠. ما زالت مساهمات التمويل المشترك التي تقدمها حكومات البلدان المستفيدة دعماً للبرامج المخصصة لها تشكّل جزءاً كبيراً من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٧، وقَّع ٢٠ بلداً من بلدان البرنامج اتفاقيات بلغت قيمتها ٦٠,٧ مليون دولار أمريكي، وهو ما كان عند مبلغ ٢٣,٣ مليون دولار أمريكي، من ٢٥ دولة في سنة ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ٣٧,٥ مليون دولار (انظر الجدول ٤). ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الاتجاهات الاقتصادية الحالية تبين أن التمويل العام المحلي في الكثير من الدول النامية قد زاد بسرعة ملحوظة في السنوات الخمس الماضية، مدفوعاً بمعدل غير مسبوق من رفع ارتقاء الكثير من هذه الاقتصادات إلى مصاف الدول متوسطة الدخل. ويواصل الصندوق تكثيف جهوده لإقامة المزيد من الشراكات، ولا سيما مع المؤسسات المالية العالمية بغرض دعم دول البرنامج. في عام ٢٠١٧، حصل الصندوق على مبلغ ١٤,٤ مليون دولار أمريكي، في صورة قروض ومنح من مؤسسات مالية عالمية؛ (أي ما يعادل ٢٤ بالمائة) من إيرادات المساهمات التي بلغت ٦٠,٧ مليون دولار أمريكي. وترجع هذه الزيادة في مساهمات عام ٢٠١٧ في جزء كبير منها إلى مشاريع التعداد السكاني في غواتيمالا وفي هايتي التي شكلت قرابة ٧٩ بالمائة من إجمالي إيرادات التمويل المشترك لدول البرنامج.

٢١. في عام ٢٠١٧، صدرت أكبر عشر تعهدات عن البلدان التالية: غواتيمالا (٤٠,٧) مليون دولار أمريكي؛ هايتي (٨) ملايين دولار أمريكي؛ باراغواي (٢,٩) مليون دولار أمريكي؛ وإندونيسيا (٢,٦) مليون دولار أمريكي؛ ونيجيريا (١,٨) مليون دولار أمريكي؛ وتشاد (١,٤) مليون دولار أمريكي؛ البرازيل (١,٣) مليون دولار أمريكي؛ وأوروغواي (٠,٨) مليون دولار أمريكي؛ هندوراس (٠,٦) مليون دولار أمريكي؛ ومولدوفا (٠,٤) مليون دولار أمريكي. وقد تعهدت بعض الدول أيضاً بالتزامات في عام ٢٠١٧، دعماً لبرامجها القطرية، وهي: الجزائر وبوتسوانا والكاميرون وكوستاريكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكازاخستان ولبنان وماليزيا والمكسيك وطاجيكستان. وتشمل مساهمات التمويل المشترك من حكومات هذه البلدان المستفيدة من البرنامج، التمويل كجزء من المنح أو القروض الصادرة من المؤسسات المالية الدولية (بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف)، والصندوق الدولي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومن كيانات متنوعة من كيانات القطاع الخاص، وذلك من خلال مجموعة من الطرائق الثنائية والمتعددة الأطراف على الصعيد القطري. ويوفر الملحق الثالث المتوفر عبر الإنترنت تفاصيل حول هذه المساهمات. وتمشياً مع خطة عمل أديس أبابا، وانسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة، فإن الصندوق يدعو الحكومات لزيادة مخصص الموارد المحلية، بما في ذلك مساهماتهم في التمويل المشترك، باعتبارها تكملة مهمة لقاعدة الموارد العادية.

الجدول ٤.

مساهمات البلدان المستفيدة في برامجها القطرية

(بملايين الدولارات الأمريكية)

2017	الجهات المانحة	2016	الجهات المانحة
40.7	غواتيمالا	8.0	السلفادور
8.0	هايتي	2.5	جمهورية الكونغو الديمقراطية
2.9	باراغواي	3.3	ليبيريا
2.6	إندونيسيا	2.6	غواتيمالا
1.8	نيجيريا	1.3	نيجيريا
1.4	تنشاد	1.0	الكونغو
1.3	البرازيل	0.5	إندونيسيا
0.8	أوروغواي	0.5	كولومبيا
0.6	هندوراس	0.7	البرازيل
0.4	مولدوفا	0.5	أوروغواي
0.2	أخرى	2.4	أخرى
60.7	المجموع	23.3	المجموع

ملاحظة انظر المرفق رقم ٣ لمزيد من التفاصيل.

المفوضية الأوروبية

٢٢. بلغ إجمالي مساهمات التمويل المشترك المتلقاة من المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٧ ما قدره ٦١,٥ مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ ٢٣,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦. ترى المفوضية الأوروبية في صندوق الأمم المتحدة للسكان شريكا موثوقاً ومؤثراً بصورة متزايدة في مجال المساعدات الإنسانية، ومنها: الأنشطة التي تركز على دعم الصحة الإنجابية، ودعم برامج مواجهة العنف القائم على نوع الجنس، ومشاريع تعداد السكان وغيرها من المسوح السكانية، إضافةً إلى التدخل لأغراض إنسانية، ولا سيما في سياق الأزمات السورية والعراقية. ويشارك الصندوق في اتفاقيتين جديدتين مع كل من المديرية العامة للمفوضية الأوروبية للهجرة والشؤون الداخلية، ومديرية الحوار ومفاوضات التوسع. وتُعنى هاتان الاتفاقيتان بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أرمينيا (مع كل من الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة واليونيسف)، كما تُعنى أيضاً بحماية اللاجئين وتقديم حلول دائمة لهم ولطالبي اللجوء السياسي من خلال تحسين جمع وصيانة البيانات الوطنية في إثيوبيا (بالتعاون مع اليونيسف ومع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية في هولندا). كما وُقعت ست اتفاقيات بشأن تقديم مساهمات مع المديرية العامة للمساعدة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية، غرضها الأساسي هو دعم التدخلات في مجالي الصحة الإنجابية ومواجهة العنف القائم على نوع الجنس للاجئين السوريين في كل من مصر والأردن وتركيا، فضلاً عن النازحين داخلياً في كل من سوريا والعراق، مع توفير العناية المتكاملة للصحة النفسية، وتوفير العناية المتكاملة في الصحة النفسية والرعاية التوليدية للنساء في ليبيا.

ج. التمويل المواضيعي

٢٣. تُعدّ الصناديق الاستثمارية المواضيعية الثلاثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان صناديق مانحين جماعية داخلية تهدف إلى دعم تحقيق النتائج في إطار الخطة الاستراتيجية للصندوق. وهي تدعم البرامج المعتمدة في مجالات عمل الصندوق في البلدان ذات الأولوية وتعزز نهجاً متماسكاً يتلاءم مع الخطط والميزانيات الوطنية. وتتيح إمكانية التنبؤ بالموارد في الصناديق المواضيعية فرصة فريدة لتوسيع نطاق البرامج للمساعدة في تلبية الاحتياجات غير الملبّاة. وقد أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان ثلاثة صناديق استثمارية مواضيعية من أجل ما يلي: (أ) السلع المتعلقة بتنظيم الأسرة، والدعم الفني المطلوب لذلك (برنامج إمدادات الصندوق)، و(ب) صحة الأم، و(ج) ناسور الولادة (المدمج برنامجياً في الصندوق الاستثماري لصحة الأم). ويشارك الصندوق، بالتعاون مع شركائه، في جهود التوعية الرامية إلى تعزيز المساهمات في هذه الصناديق، وفقاً لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات واستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد. في عام ٢٠١٨، سيطلق الصندوق صندوقاً مواضيعياً جديداً للعمل الإنساني.

برنامج إمدادات الصندوق

٢٤. ظل برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان يشكل أداة رئيسية لتنفيذ استراتيجية المنظمة لتنظيم الأسرة ويسهم في تحقيق أهداف تنظيم الأسرة لعام ٢٠٢٠. ويعدّ برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان البرنامج الوحيد بالأمم المتحدة المكرس لتنظيم الأسرة، كما أنه أكبر مزوّد لوسائل منع الحمل المتبرع بها في العالم.

الجدول ٥.

إيرادات المساهمات في التمويل المشترك لبرنامج إمدادات الصندوق، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧

(بملايين الدولارات الأمريكية)

2017	الجهات المانحة	2016	الجهات المانحة
61.61	المملكة المتحدة	66.61	المملكة المتحدة
18.42	الدنمارك	4.00	مؤسسة بيل وميليندا غيتس
18.05	المفوضية الأوروبية	3.18	المفوضية الأوروبية
7.70	كندا	1.90	أستراليا
5.81	هولندا	1.15	شركة وكلاء التاج البريطاني المحدودة
4.23	التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة	0.43	لكسمبرغ
2.61	أستراليا	0.21	إسبانيا
2.36	بلجيكا	0.10	منظمة أصدقاء صندوق الأمم المتحدة للسكان
1.07	فرنسا	0.05	البرتغال
0.86	لكسمبرغ	0.01	ليختنشتاين
0.59	كمبوديا		
0.45	شركة وكلاء التاج البريطاني المحدودة		
0.36	منظمة أصدقاء صندوق الأمم المتحدة للسكان		
0.12	إسبانيا		
0.02	ليختنشتاين		
0.006	سلوفينيا		
124.26		77.66	

ملاحظة المبالغ الإجمالية مقربة إلى أقرب كسر عشري

٢٥. في عام ٢٠١٧ وفر برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان وسائل منع الحمل الحديثة بما يكفي لدعم الأزواج والنساء والشباب، في أكثر من ٤٦ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة. واستطاعت وسائل منع الحمل هذه تفادي ما يقدر بـ ٦,٥ ملايين حالة حمل غير مقصود؛ و ١٥٠٠٠ حالة وفاة نفاسية؛ و ٩٧٠٠٠ حالة وفاة للأطفال؛ و ١,٩ مليون حالة إجهاض غير آمنة.

٢٦. ومنذ إنشاء برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٧، تلقت دعماً من مجموعة متنوعة من المانحين: أستراليا وبلجيكا وكندا والداينمارك وفنلندا وفرنسا، وأيرلندا وليختنشتاين ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، ومقاطعة كاتالونيا في إسبانيا، والمفوضية الأوروبية، ومؤسسة بيل أند ميليندا غيتس، ومؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال ومؤسسة وينسلو، ومؤسسة تريهاوس إنفيستمنت وغيرها من المساهمات الخاصة، (بما يشمل التبرعات المقدمة عبر الإنترنت).

٢٧. وشكّل الدعم المقدم إلى البلدان للمساعدة الفنية قرابة ٣٠ في المائة من نفقات برنامج إمدادات الصندوق. وبفضل هذا الاستثمار، أضحّت سلسلة الإمدادات أكثر قوة وزاد عدد البلدان التي تستخدم أنظمة حاسوبية في إدارة معلومات النقل والإمداد، وصار المزيد من العاملين الصحيين يعزّزون ويقدمون الخدمات ذات الجودة العالية في مجال تنظيم الأسرة. ومنذ عام ٢٠١٢، ومن خلال برامج التنظيم الطوعي للأسرة، فإن البلدان التي تلقت الدعم من برنامج إمدادات الصندوق استطاعت أن تزيد عدد النساء والفتيات المراهقات اللاتي يستخدمن الوسائل الحديثة لمنع الحمل بمقدار ١٧,٩ مليون امرأة وفتاة.

٢٨. ولبرنامج إمدادات الصندوق دور بارز في استجابة الصندوق لحماية الصحة الإنجابية للمجتمعات المحلية في الأزمات. في عام ٢٠١٧، وفّر برنامج إمدادات الصندوق مجموعات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، وتشمل تجهيزات ووسائل منع الحمل وغيرها من الإمدادات الطبية المنقّدة للأرواح، بغرض دعم الصحة الإنجابية للسكان الذين يواجهون أزمات، بغية دعم الاستجابات الإنسانية، في أكثر من عشرة بلدان. ويقدر عدد حالات الحمل غير المرغوب التي منعتها وسائل منع الحمل في هذه المجموعات بـ ١٥,٥٠٠ حالة بين النساء والمراهقات اللواتي كن يواجهن ظروفاً خطيرة.

٢٩. وفي ١١ تموز/ يوليه ٢٠١٧، شارك الصندوق في استضافة قمة تنظيم الأسرة التي انعقدت في لندن، (إلى جانب المملكة المتحدة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس)، وهي القمة التي جددت الالتزامات وعزّزتها نحو هدف تأمين الحصول على وسائل منع الحمل لما عدده ١٢٠ مليون امرأة وفتاة مراهقة أخريات بحلول سنة ٢٠٢٠. واضطلع برنامج إمدادات الصندوق بدور هام في تعزيز ٣٣ التزاماً من الالتزامات الوطنية، فضلاً عن ثلاثة تعهدات جديدة من البلدان محلّ تركيز برنامج تنظيم الأسرة ٢٠٢٠، ويشمل ذلك ٣,٨ بليون دولار أمريكي لتمويل تنظيم الأسرة - مما يدلّ على الالتزام المتزايد من تلك البلدان بتمويل برامجها الخاصة بها.

٣٠. وقد تحسن الأفق المالي لبرنامج إمدادات الصندوق تحسناً كبيراً منذ سنة ٢٠١٧ بفعل المساهمات الكبرى التي تبرعت بها الجهات المانحة، والتي زادت من ٧٧,٧ مليون دولار في سنة ٢٠١٦ إلى ١٢٤,٣ مليون دولار في سنة ٢٠١٧ (انظر الجدول ٥). كما شهد برنامج إمدادات الصندوق زيادة في عدد الجهات المانحة في عام ٢٠١٧، بزيادة ١٨ جهة مانحة تقدم الدعم المالي للصندوق. وجاء العديد من الالتزامات في صورة اتفاقيات متعددة السنوات وهو ما انعكس إيجابياً على توقعات الميزانية لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ومن الأهمية بمكان أن يمول برنامج إمدادات الصندوق بصورة مستدامة ليكون قادراً على دعم البلدان محل التركيز ذات أعداد السكان المتنامية، بغرض تحقيق التزاماتها إزاء خطة تنظيم الأسرة حتى عام ٢٠٢٠، وفي الاستجابة الإنسانية. وما زال برنامج إمدادات الصندوق تواجه فجوة تمويل بقيمة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وفي حال توفير التمويل الكامل فإن إمدادات الصندوق يمكن أن تدعم البلدان في منع حدوث ٧٢ مليون حالة من حالات الحمل غير المقصود و ٢٣ مليون حالة من حالات الإجهاض غير الآمن، و ٢٠٥,٠٠٠ حالة من الوفيات النفاسية، و ١,٣ مليون حالة وفاة بين الأطفال.

٣١. ويركز برنامج إمدادات الصندوق جهوده لحشد الموارد في عام ٢٠١٨ على مواصلة العمل لسد الفجوة التمويلية التي تبلغ ٧٠٠ مليون دولار أمريكي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع الاهتمام بالحصول على تمويل مستدام طويل المدى، يمتد إلى سنة ٢٠٣٠. وتشمل الأولويات الحالية لحشد الموارد ما يلي: شحذ الصندوق لصياغة حالاته الاستثمارية، وتقوية الروابط الاستراتيجية مع الجهات المانحة الأقدر على تقليص فجوة التمويل الحالية، وتوسيع قاعدة التمويل، مع الاستمرار في التواصل مع المبادرات التي تتقارب في الرأي التي تلتزم التمويل الجديد أيضاً (مثلاً مرفق التمويل العالمي)، ابتغاء أن تكتمل الجهود بعضها بعضاً.

٣٢. وقد تشاركت كل من المملكة المتحدة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس مع الصندوق عام ٢٠١٧ في معالجة التحدي الذي طال أمده وهو إمداد الدول بالسلع اللازمة للصحة الإنجابية بالسرعة والكفاءة الممكنتين، وذلك من خلال إنشاء آلية للتمويل الانتقالي لبرنامج إمدادات الصندوق. وسيتاح لآلية التمويل الانتقالي هذه ما يصل إلى ٦١ مليون دولار أمريكي، يحفظ في صندوق احتياطي، لتحسين كفاءة عمليات الشراء، وتحسباً للتدخل في مواعيد استلام الأموال من الجهات المانحة.

الصندوق المواضيعي لصحة الأم

٣٣. يدعم الصندوق المواضيعي لصحة الأم (MHTF) هدف التنمية المستدامة رقم ٣، بشأن الصحة الجيدة والرفاه، فترة الولادة بتركيزه على الحد من وفيات الأمهات والموليد، وكذلك على تحسين سبل حصول الناس في أنحاء العالم على خدمات الصحة الجنسية وخدمات الصحة الإنجابية، فضلاً عن الهدف رقم ٥ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ويركز الصندوق المواضيعي لصحة الأم على أربعة مجالات حرجة للتدخل هي: (أ) رعاية التوليد في الحالات الطارئة ورعاية الوليد؛ و(ب) الموارد البشرية في مجال الصحة، وخاصة عن طريق برنامج القبالة؛ و(ج) نظام مراقبة الوفيات النفاسية والتصدي لها، والوقاية من ناسور الولادة وعلاجه؛ و(د) إعادة التوطين الاجتماعي للناجين. ويدعم الصندوق المواضيعي لصحة الأم ٣٩ بلداً في تتبع النتائج، وتحسين البيانات في البلدان من خلال وضع خطط وطنية بشأن مراقبة الوفيات النفاسية والوفيات خلال الفترة المحيطة بالحمل والتصدي لها.

الجدول ٦

إيرادات مساهمات التمويل المشترك لصالح الصندوق المواضيعي لصحة الأم (٢٠١٦-٢٠١٧)، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧.

(بملايين الدولارات الأمريكية)

(بملايين الدولارات)

2017	الجهات المانحة	2016	الجهات المانحة
3.78	السويد	1.52	لكسمبرغ
2.25	ألمانيا	0.05	النمسا
1.70	لكسمبرغ	0.03	شركة جنرال إلكتريك للرعاية الصحية
0.08	منظمة أصدقاء صندوق الأمم المتحدة للسكان		
0.03	شركة جنرال إلكتريك للرعاية الصحية		
7.84	المجموع	1.59	المجموع

ملاحظة: المبالغ الإجمالية مقربة إلى أقرب كسر عشري

٣٤. ونظراً لأن النساء والمواليد الجدد عادةً ما يكونون عرضةً للوفاة وللإصابة بالأمراض في فترة المخاض والولادة وفي الأسبوع الأول بعد الولادة، فمن الضروري بذل الاستثمار في تحسين سُبل الحصول على الرعاية الصحية الجيدة لهم، وخصوصاً رعاية حالات الولادة الطارئة، والرعاية المقدمة للمواليد الجدد. وساهم الصندوق المواضيعي لصحة الأم في تحسين توفير تلك الرعاية وتيسير الحصول عليها والارتقاء بجودتها، وذلك بتصميم شبكات وطنية من مرافق رعاية الولادة الطارئة ورعاية المواليد الجدد، باستخدام نظام معلومات جغرافية، وبدعم الصندوق لوزارات الصحة، من خلال مساندة رصد نتائج التدخلات ضماناً لجودة وفعالية المرافق الصحية، وتحسين رصد أنظمة المعلومات الصحية الوطنية في ستة بلدان (هي: بنين وبوروندي وغينيا ومدغشقر والسنغال وتوغو). كما يوفّر الصندوق المواضيعي الخدمات الضرورية للرعاية الصحية للأمهات والمواليد في حالات النزاع وما بعد النزاع وفي السياقات الإنسانية - في كل من أفغانستان وبنغلاديش وتشاد هايتي وليبيريا وسيراليون والصومال وجنوب السودان والسودان.

٣٥. وفي عام ٢٠١٧، قدم الصندوق المواضيعي لصحة الأم دعماً لأكثر من ٥٥٠ مدرسة من مدارس القبالة؛ وواءت ما تزيد نسبته على ٩٠ بالمائة من البلدان المستفيدة من الصندوق برامج تدريبها مع معايير الكفاءة لدى الاتحاد الدولي للقبالات/ منظمة الصحة العالمية. قدّم الصندوق المواضيعي الدعم لتعليم وتدريب أكثر من ٨٢,٠٠٠ قابلة منذ عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٧ وحده، تلقت قرابة ١٥,٠٠٠ قابلة تعليماً في مرحلة ما قبل الخدمة وفي أثنائها.

٣٦. ويدعم الصندوق المواضيعي لصحة الأم ٣٩ بلداً في إنشاء أنظمة مراقبة الوفيات النفاسية والتصدي لها، وذلك لتعزيز المساءلة وضمان جودة آليات الرعاية. واعتباراً من سنة ٢٠١٧، أصبح لدى ٣٤ بلداً أنظمة إلزامية للإخطار عن حالات الوفاة النفاسية؛ ولدى ٣٠ بلداً لجان عاملة للمراجعة الوطنية؛ ولدى ٣٦ بلداً أدلتها الإرشادية وأدواتها الوطنية بما يتوافق مع توصيات منظمة الصحة العالمية.

٣٧. بلغ إجمالي إيرادات المساهمات المعبأة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ما قيمته ١,٦ مليون و ٧,٨ مليون دولار أمريكي على التوالي (الجدول رقم ٦). وتعدّ حكومة السويد أكبر جهة مانحة للصندوق المواضيعي لرعاية وللصندوق الاستثماري على مدار السنوات الماضية.

٣٨. وكانت السنة الأخيرة في مرحلة التنفيذ هي سنة ٢٠١٧، في حين يواصل البرنامج تطوير المرحلة الثالثة للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، بتصميم جديد بغية تقييم نتائج التقييم والدروس المستفادة والمواءمة مع الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وسوف تدعم المرحلة الثالثة ٣٥ بلداً من البلدان التي تتحمل العبء الأعلى من معدلات اعتلال الأمهات والوفيات النفاسية، وذلك لتفعيل خطة ٢٠٣٠، ودعم النساء والفتيات المراهقات طوال حياتهن، وعلى كامل سلسلة الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وفي الوقت الحالي يعكف الصندوق على إجراء مناقشات مع الداعمين الحاليين والداعمين المرتقبين للصندوق المواضيعي لرعاية الأم بغرض توسيع قاعدة المتبرعين ولضمان أن الصندوق المواضيعي لصحة الأم تتوفر لديه الموارد الضرورية لأداء المهمة الموكلة إليه.

حملة القضاء على مرض ناسور الولادة

٣٩. حملة القضاء على مرض ناسور الولادة هي مبادرة عالمية يقودها الصندوق وينسق أعمالها، وتهدف هذه الحملة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة رقم ١، ورقم ٣، ورقم ٤، ورقم ٥، ورقم ١٠، ورقم ١٧. وفي عام ٢٠١٧، كُرِّمَت الحملة عبر منظومة الأمم المتحدة بحصولها على جائزة تمكين المرأة المقدمة من اتحاد الأمم المتحدة الإنمائي تقديراً للدور الريادي العالمي الذي تؤديه الحملة ولأثرها الفعال في إحداث التحولات، وفي تقليل مظاهر عدم المساواة ولعملها من أجل وضع جدول أعمال عالمي جديد يركز على المبادئ الحقوقية والشمول والمساواة. ومنذ إطلاق الحملة في عام ٢٠٠٣، دعم الصندوق إجراء قرابة (٩٥,٠٠٠) عملية جراحية لعلاج مرض الناسور، (منها ما يزيد على ٩٠٠٠ عملية جراحية في سنة ٢٠١٧ وحدها) - مما أعاد لأصحاب تلك الحالات صحتهم وأملهم في الحياة، ومكّن عدداً لا حصر له من النساء والفتيات من أن يتمتعن بحياة كريمة، ويستعدن كرامتهن.

الجدول ٧.

إيرادات مساهمات التمويل المشترك لصالح حملة القضاء على ناسور الولادة (٢٠١٦ - ٢٠١٧) اعتباراً من تاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧

(بملايين الدولارات الأمريكية)

2017	الجهات المانحة	2016	الجهات المانحة
0.32	لكسمبرغ	0.24	لكسمبرغ
0.10	بولندا	0.10	أيسلندا
0.02	منظمة أصدقاء صندوق الأمم المتحدة للسكان	0.03	بولندا
0.44	المجموع	0.37	المجموع

ملاحظة المبالغ الإجمالية مقربة إلى أقرب كسر عشري

٤٠. في عام ٢٠١٧، وظّف الصندوق دوره الريادي في الحملة من أجل حشد الشركاء لإطلاق نداء مشترك يدعو فيه لاستراتيجية عالمية جديدة من أجل القضاء على مرض ناسور الولادة، في غضون جيل واحد. كما أفسح الصندوق، وللمرة الأولى، مجالاً لواحدة من النسوة اللواتي شُفِيْنَ من باسور الولادة، لتدلي بشهادتها في مناسبة جانبية مرموقة استضافها الصندوق على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودعمًا لحكومات البلدان المثقلة بالأعباء، عززت الحملة القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات قائمة على الأدلة بهدف القضاء على مرض ناسور الولادة؛ بما في ذلك خلق بيئات ملائمة، وتعزيز النظم الصحية للوقاية من الإصابة بمرض ناسور الولادة ومعالجته وإعادة تأهيل النساء اللاتي نجون منه. وفي عام ٢٠١٧، أسس ٨١ بالمائة من البلدان التي تتلقى دعماً من الصندوق المواضيع لصحة الأم فرق عمل للإشراف على تنفيذ استراتيجيات القضاء على مرض ناسور الولادة ولتنسيقها ورصدها. ووضعت ٢٣ من البلدان التي تتلقى دعماً من الصندوق المواضيع استراتيجيات وطنية بمواقيت زمنية محددة بهدف القضاء على مرض ناسور الولادة. وفي عام ٢٠١٧، أُطلق السجل الإلكتروني الابتكاري العالمي لمرض ناسور الولادة في خمسة بلدان هي (بنغلاديش والكاميرون ومدغشقر ومالاوي ونيبال) لتعزيز إتاحة بيانات آنية فورية عن حالات مرض ناسور الولادة، ولتمكين متابعة حصول من نجونَ منه على الرعاية الصحية اللازمة، ومتابعة نتائجهن الصحية وعلى صعيد الرفاه.

٤١. وفي حين كان أغلب التمويل في الحملة التي استهدفت القضاء على مرض ناسور الولادة يأتي من الصندوق الاستئماني لرعاية الوالدة فقد بلغ مجموع إيرادات المساهمات التي تم حشدتها في سنة ٢٠١٦ وسنة ٢٠١٧، بمبلغ ٠,٣٧ مليون دولار أمريكي، ومبلغ ٠,٤٤ مليون دولار أمريكي لهاتين السنتين على الترتيب (انظر الجدول ٧).

د. المساهمات الواردة للصندوق للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة للحالات الإنسانية

٤٢. في سنة ٢٠١٧، وصل العمل الإنساني للصندوق إلى ١٦ مليون نسمة، إذ قدم خدمات في ٥٨ دولة، في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية ومنع العنف القائم على نوع الجنس. وشمل هذا تقديم الدعم لعدد ٨٨٠ عيادة صحية متنقلة، و ٢,٢٨٠ مرفق صحي لتقديم الرعاية للحالات الطارئة من مرض ناسور الولادة، وتأسيس ٧٢٥ مساحةً آمنة للنساء والفتيات، وتوزيع ٨٠٠,٠٠٠ مجموعة من لوازم النساء الصحية، و توفير الخدمات الضرورية لما يزيد عن ٣٧٥,٠٠٠ من الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس، وتدريب أكثر من ٤,٠٠٠ شخص ضمن مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية خلال الأزمات. وبالإضافة إلى توفير المساعدة المنقذة للحياة، اضطلع الصندوق في ٢٠١٧ بدوره القيادي في المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني بغرض تنسيق الجهود الدولية لمنع العنف القائم على نوع الجنس ومواجهته في السياقات الإنسانية.

٤٣. وسجّل تمويل الصندوق الإنساني زيادةً من مبلغ ١٥٤,٨ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٦، إلى مبلغ ١٦٥,٤ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٧، أي بنسبة زيادةً بلغت ٧ بالمائة. ويمثّل هذا المبلغ ٢٣ بالمائة من إيرادات المساهمات المشتركة التي سُجلت عام ٢٠١٧ (كانت ٣٢ بالمائة في عام ٢٠١٦). وفي عام ٢٠١٧، تلقى الصندوق دعماً عينيّاً بقيمة ١١٢,٥٠٠ مليون دولار أمريكي، من شركة بيبي بوكس، استجابةً للأزمة الإنسانية الطارئة في هايتي، وتلقى خدمات عينية بنحو ١,٢ مليون دولار أمريكي من ثلاث منظمات غير حكومية، (المجلس الدانماركي للاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين، ومنظمة رد آر أستراليا)، وذلك من خلال نشر ١٧ موظفاً في ٢٠ من المكاتب القطرية للصندوق استجابةً لحالات الطوارئ الإنسانية. وهذا يمثل زيادةً في الدعم العيني عن ٠,٧ مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ ٥٢٢,٢٤٤ مليون دولار أمريكي استلمها الصندوق سنة ٢٠١٦، لدعم مكاتبه في ١٢ دولة.

٤٤. تُعدّ طرائق التمويل الإنساني المشترك للأمم المتحدة، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق التمويل الجماعي القطرية، حاسمة الأهمية لتنفيذ الاستجابة الإنسانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ فقد تم تلقي تمويل إجمالي من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بلغ ٣٣,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٧ (منها ٢١ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ) و ٣٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦. (منها ٢٣,١ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ). وشملت الجهات المانحة الإنسانية الأخرى في عام ٢٠١٧، المفوضية الأوروبية (٤٢,١ مليون دولار أمريكي)، وكندا (٢٥,٢ مليون دولار أمريكي)، واليابان (٩,١ مليون دولار أمريكي)، والنرويج (٧,١ مليون دولار أمريكي)، والولايات المتحدة الأمريكية (٥,٧ مليون دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (٥,٤ مليون دولار أمريكي)، والدانمارك (٥,٣ مليون دولار أمريكي)، والسويد (٥,١ مليون دولار أمريكي)، وجمهورية كوريا (٣ مليون دولار أمريكي)، وفنلندا (٣ مليون دولار أمريكي)، وهولندا (٢,٨ مليون دولار أمريكي)، وأستراليا (٢,٨ مليون دولار أمريكي). إضافةً لما سبق، حشد صندوق الأمم المتحدة للسكان مبلغ ٢,٧ مليون دولار أمريكي حصل عليها من أصدقاء الصندوق.

٤٥. ويعدّ صندوق الطوارئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان آلية تمويل داخلية تموّل من الموارد العادية وتتيح للمكاتب القطرية بدء الاستجابة الإنسانية. وفي عام ٢٠١٧، استفاد ما يقرب من ٤ ملايين نسمة، من خلال خدمات مكاتب الصندوق الموجودة في ٤١ بلداً و ٣ مكاتب إقليمية، من مخصصات صندوق الطوارئ وغيرها من المساهمات الأخرى في الاستجابة الإنسانية العالمية للصندوق. وقد استثمرت كل من كندا والنرويج بصورة مباشرة في الاستجابة الإنسانية العالمية بزيادة إجمالية قدرها ٢,٩ مليون دولار أمريكي عن مبلغ ٥ ملايين دولار المخصص من الموارد الأساسية لصندوق الطوارئ.

هـ. المساهمات من القطاع الخاص

٤٦. في عام ٢٠١٧، ازداد ترسيخ الجهود المبذولة لإنشاء شراكات جديدة مع شركاء وأصحاب مصلحة غير تقليديين وإشراكهم. واعتمد إطار الشراكات الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وهو يتواءم تماماً مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بانتهاج سبيل الشراكات الاستراتيجية باعتبارها نمطاً أساسياً من المشاركة لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث التي التزم الصندوق بالتركيز عليها، وهي: (أ) وضع حد للوفيات النفاسية التي يمكن اتقاؤها و (ب) تلبية الاحتياجات غير الملبأة لتنظيم الأسرة، و (ج) إنهاء العنف القائم على نوع الجنس وإنهاء الممارسات الجنسية المؤذية بما في ذلك زواج الأطفال.

٤٧. ومن خلال الشراكات التي عقدها الصندوق، تمكن في عام ٢٠١٧ من حشد التمويل والحصول على مساهمات عينية من القطاع الخاص بلغت ٢٣,١ مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها ٦٨ بالمائة مقارنةً مع عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، أتم الصندوق ٩١ شراكة مع ٥٩ شريكاً (مقارنة بعدد ٧٣ شراكة مع ٥٣ شريكاً في عام ٢٠١٦). وساعدت هذه الشراكات في تعزيز أهمية الصندوق، وتمويل برامج الصندوق تمويلًا أكثر فاعلية، ودعمت حلولاً ابتكارية وإبداعية أو تناصر حقوق النساء والفتيات المراهقات وصحتهن.

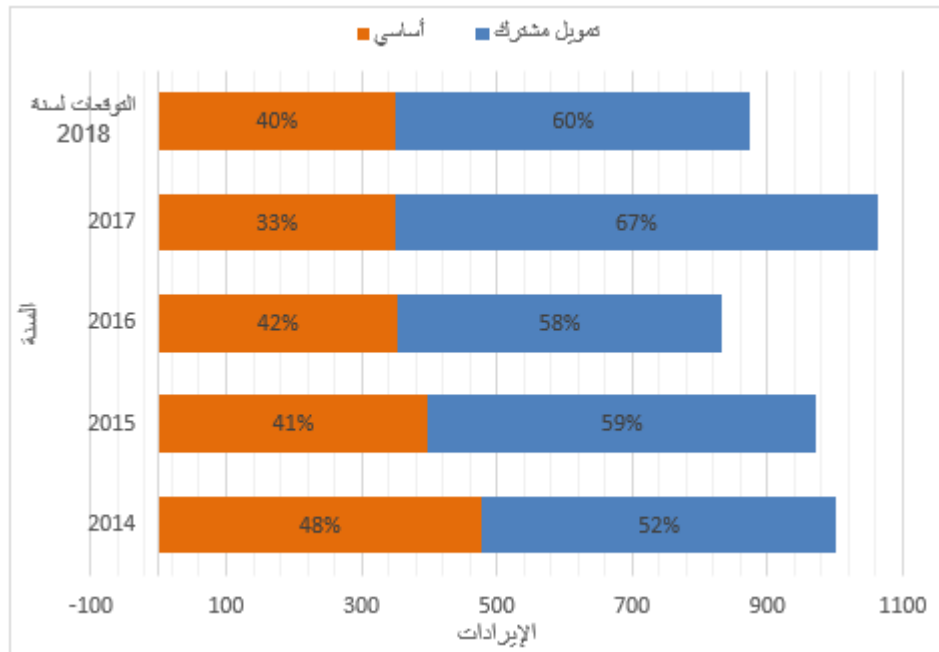
٤٨. وعزز الصندوق علاقته بالشركاء الرئيسيين، بعدد من الطرق، وحسّن الموارد التي يتلقاها منهم. وبدأ الصندوق شراكة جديدة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومع حكومة المملكة المتحدة ومع مؤسسة فلوميندر، ومؤسسة أوكريدج ومع مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض، وذلك بغرض استخدام بيانات الجغرافيا المكانية في التعدادات السكانية. وفي عام ٢٠١٧، وسّع الصندوق ومؤسسة جونسون آند جونسون تعاونهما الطويل المدى لتقوية خدمات القبالة في كل من هايتي وليبريا. وأفضت زيادة التواصل مع المؤسسات الأكاديمية إلى بلوغ 'مدى' ابتكاري جديد وشراكات في 'الطاقة الفكرية'، بما في ذلك تحالف الجامعات من أجل الصحة العالمية وكلية بارسونز للتصميم.

٤٩. كذلك تعزّزت الشراكات على المستويين القطري والإقليمي من خلال الدعم المستمر والعمل المشترك مع المكاتب الإقليمية والقطرية. وشملت تلك الجهود بناء شراكة مع الأندية الرياضية لمواجهة العنف القائم على نوع الجنس، في كل من بيلاروس وأوكرانيا؛ وبرنامج عن الصحة الجنسية والإنجابية في مكان العمل، بدعم من مؤسسة ميرك للأمومة ومؤسسة الأمم المتحدة في الفلبين، وشراكة ثنائية أخرى بين الصندوق وكل من مؤسسة بيبي بوكس ومؤسسة جونسون آند جونسون، استجابةً لجهود الإغاثة الإنسانية في هايتي؛ وشراكة مع دار الإنماء الاجتماعي (Nama) في قطر، بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية؛ وشراكة مع اتحاد الأمم المتحدة الإنمائي بغرض دعم وتقوية الرعاية الصحية للحالات المصابة بمرض الناسوب في نيجيريا؛ إضافةً إلى شراكة إبراز مع مؤسسة غراسا ماشيل في كينيا.

٥٠. ونظّم الصندوق جلسات لتبادل المعرفة وتشاركها، كما نظّم سلسلة من ورش العمل والمؤتمرات مع البرلمانات الوطنية في أنحاء العالم، بغرض دمج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لتلك الدول. وقد ساعدت برلمانات كل من مصر والأردن ولبنان لإقرار تشريع تمهيدي سيساعد في حماية ملايين النساء والفتيات المراهقات من الممارسات الضارة وتشديد الضوابط التشريعية في المحاكمات القانونية ضد المعتصمين. وبالإشتراك مع كل من الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والبرلمان الأفريقي والمنتدى البرلماني الأوروبي، قاد الصندوق أنشطةً وتدخّلات هدفت إلى ضمان إقرار وإنفاذ القوانين الملائمة، وتخصيص الأموال، وإخضاع المؤسسات الحكومية للمساءلة، وتوعية المجتمعات المحلية بقضية عدم المساواة بين الجنسين، وبالممارسات الضارة؛ ودعا الصندوق إلى إعمال حقوق الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية للجميع.

الجدول ٨.

التوزيع النسبي للمساهمات العادية ومساهمات التمويل المشترك لمجموع المساهمات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧



ملاحظة البيانات الخاصة بسنة ٢٠١٨، ليست إلا توقعات، وما زالت عرضةً للتغيير.

٥١. تلقى الصندوق، من مساهمات التمويل المشترك، نسبة أعلى من تلك التي تلقاها من مساهمات الموارد العادية، وبيان تلك النسب كما يلي: ٥٢ بالمائة (٢٠١٤)، و ٥٩ بالمائة (٢٠١٥)، و ٥٨ بالمائة (٢٠١٦) و ٦٧ بالمائة (٢٠١٧)، ونسبة متوقعة ٦٠ بالمائة لعام ٢٠١٨. إلا أن الصندوق يواصل بذل قصارى جهده لخفض الأموال ذات التخصيص العالي إلى حدها الأدنى، والحفاظ على توازن معقول بين الموارد العادية والموارد المشتركة. قُدمت بعض هذه الموارد كتمهيدات قصيرة الأجل لعام أو عامين؛ مما عقّد جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان الساعية إلى الحفاظ على الإطار المؤسسي القوي اللازم لدعم ولايتها، لا سيما في ظل انخفاض الموارد العادية. وتجدر ملاحظة أن عدد اتفاقيات التمويل المشترك قد زاد، من ٣٤١ اتفاق عام ٢٠١٦ إلى ٣٥٦ اتفاق عام ٢٠١٧.

٥٢. وفي سنة ٢٠١٧، واصلت وحدة إدارة الأموال غير الأساسية التابعة للصندوق تنسيقها مع وحدات الصندوق ذات الصلة وقدمت لها التوجيه الاستراتيجي بغرض إدارة برامج التمويل العالمية الكبيرة غير الأساسية، ولكي تزيد من أوجه التآزر بين برامج التمويل غير الأساسية، وبرامج التمويل الأساسية في دعم ولاية الصندوق. وأدى تطبيق سياسة التمويل غير الأساسي في إدارة طُرُق تخصيص التمويلات والعناصر الأخرى من عناصر السياسات إلى تحسين عملية صرف الأموال في الوقت المناسب (وهو ما تحسّن بمعدل ٤٥ يوم لبرنامج إمدادات الصندوق في سنة واحدة)، وأدى أيضاً إلى معدل تنفيذ أعلى للأموال المحصّلة من الموارد غير الأساسية.

٥٣. وتصدر الوحدة تقارير رصد ومراقبة شهرية لمعدل التنفيذ لأموال الأنشطة الإنسانية للصندوق. وساهم هذا الرصد المستمر في تحسين معدلات التنفيذ بنسبة ٤٥ بالمائة (مقارنةً بخط الأساس لشهر شباط/فبراير ٢٠١٦)، وكان هذا من بين الأسباب الرئيسة في زيادة المساهمات التي تلقاها الصندوق عام ٢٠١٧، من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

و. أهداف الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١

٥٤. كان من المتوقع أن تبلغ أهداف مساهمات الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، كما ورد في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ما مقداره ٣،٤٠٠ مليون دولار، منها ١،٤٠٠ مليون دولار من الموارد العادية و ٢،٠٠٠ مليون دولار من موارد التمويل المشترك. ويستند إجمالي الإيرادات المقدرة إلى مشاركة الجهات المانحة، والبيانات المبكرة الصادرة عنها، وتحليل بيئة التمويل ومصادره المحتملة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية واتجاهات المساهمات. وتظل الأهداف التمويلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان طموحة؛ ومع ذلك فمن منظور ائتماني، لا تزال الميزانية رشيدةً بالنظر إلى تجربة دورة الخطة الاستراتيجية السابقة ٢٠١٤-٢٠١٧. وفي إطار خطة عام ٢٠٣٠، لا يزال موقف الصندوق قوياً مع الجهات المانحة والشركاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الأمر الذي يعكس استمرار ثقة المانحين في ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان والدعم القوي للخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١.

٥٥. ونظراً لوجود الفرصة لاستعراض سيناريو الإيرادات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، يقترح الصندوق مراجعة أهداف المساهمات في الخطة الاستراتيجية إلى مبلغ إجمالي قدره ٣،٥٠٠ مليون دولار (١،٤٠٠ مليون دولار للموارد العادية و ٢،١٠٠ مليون دولار للموارد الأخرى)، وهي زيادة بمقدار ١٠٠ مليون دولار (٢،٩ في المائة لفترة أربع سنوات)، أو ٢٥ مليون دولار في السنة، في موارد التمويل المشترك. وستستخدم أيّ موارد إضافية تتم تعبئتها فوق هذه الأهداف في تحسين إنجاز برامج الصندوق ودعم نظام المنسقين المقيمين. ونتيجة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإن مضاعفة المستويات الحالية المتوقعة في إطار ترتيب تقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ستؤثر على الموارد العادية للصندوق.

٥٦. جاء الاقتراح بزيادة أهداف مساهمات التمويل المشترك نتيجة للتحليل المكثف الذي تم لاتجاهات المساهمات: يمتلك الصندوق صورة حقيقة عن نتائج إيرادات المساهمات لعام ٢٠١٧، حيث بلغت ١,٠٦٢ مليون دولار من إيرادات المساهمات (٣٥٠ مليون دولار للموارد العادية و ٧١٢ مليون دولار لموارد التمويل المشترك)، وهو أعلى إيراد يحققه الصندوق. وبهذه النتيجة، تم تحقيق ٩٧ في المائة من أهداف المساهمات الشاملة في الخطة الاستراتيجية للتمويل المشترك البالغة ٢,٣٦٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وهي (٢,٢٩١) مليون دولار، مما يمثل موارد التمويل المشترك المعبأة لدورة الخطة الاستراتيجية السابقة. ومن المتوقع أن تكون الزيادات متأتية من المجالات التي حققت نمواً مطرداً: الصناديق الاستثمارية متعددة المانحين، والبرامج المشتركة، والشراكات الاستراتيجية للقطاع الخاص، والبلدان المستفيدة من برامج الصندوق والتي تساهم في برامجها القطرية، والمساهمات المقدمة من المفوضية الأوروبية.

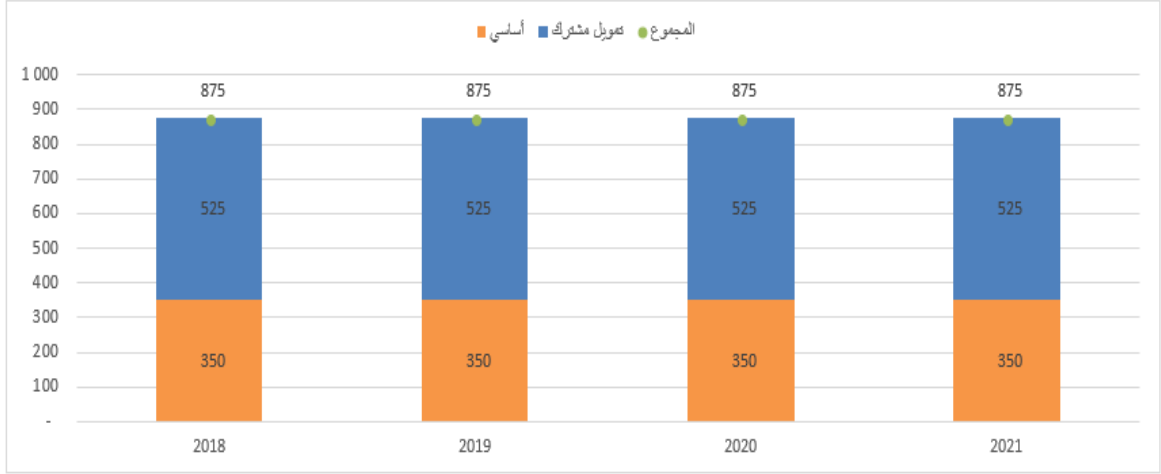
٥٧. استناداً إلى هذه النتائج، تعكس زيادة أهداف موارد التمويل المشترك بمقدار ٢٥ مليون دولار في السنة، رغم كونها ما زالت زيادة رشيدة؛ ثقة الصندوق وتكريسه والتزامه على جميع المستويات لبناء شراكات استراتيجية فعالة وإضفاء الطابع المؤسسي على تحديد الأهداف المركزة، وتحسين فرص التمويل، بما في ذلك آليات التمويل المبتكرة لجمع موارد كافية ومستدامة، ومواصلة الحوار بشأن الخيارات التي من شأنها تعزيز جودة المساهمات في تمويل دعم الصندوق للبلدان المستفيدة من برامج الصندوق.

٥٨. بالمقارنة مع هدف إيرادات مساهمات التمويل المشترك لفترة الأربع سنوات البالغة ٥٩٦ مليون دولار في السنة لدورة الخطة الاستراتيجية السابقة (٢٠١٤-٢٠١٧)، فإن الأهداف المقترحة للتمويل المشترك البالغة ٥٢٥ مليون دولار في السنة هي أهداف متحفظة. ونظراً لأن الصندوق منظمة تُموَّل بالتبرعات، يُدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان جيداً أنه يصعب التنبؤ بموارد التمويل المشترك، إذ ينطوي ذلك على عدم اليقين في توقيت الالتزامات التمويلية ومدتها، وفي أولويات الجهات المانحة وتفضيلاتها. وبالتالي فسوف يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان للوفاء بأهدافه بما يتفق مع استراتيجيته المعنوية بتعبئة الموارد، وبالتوصيات الصادرة عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، وبالإرشاد المتواصل للمجلس التنفيذي.

٥٩. يتماشى إعداد أهداف الإيرادات من المساهمات مع نطاق الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١. وقد أدرج الصندوق مؤشرات محددة لقياس جهود تعبئة الموارد. وفي حين أن الأهداف متحفظة، إذ أنها أقل من أهداف الدورة السابقة، إلا أن جهود تعبئة الموارد في الصندوق لا تزال طموحة؛ وسيتم تخصيص أي موارد إضافية يتم تعبئتها فوق هذه الأهداف من أجل تحسين تنفيذ برامج الصندوق.

الأهداف المقترحة بشأن مساهمات الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١ (تنقيح)

(بملايين الدولارات الأمريكية)



ملاحظة: الأهداف المقترحة بشأن مساهمات الخطة الاستراتيجية بما قيمته ٣٥٠٠ مليون دولار للفترة ٢٠٢١-٢٠٢١ (١،٤٠٠) مليون دولار للموارد العادية و ٢،١٠٠ مليون دولار لموارد التمويل المشترك).

ثالثاً. حوار المجلس التنفيذي حول قضايا التمويل

إجراء حوارات منظمة حول التمويل

٦٠. وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٢٠١٧، وضع الصندوق اقتراحاً لتحسين أداء الحوارات المنظمة حول التمويل وفعاليتها. وعُقدت عدة مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، لمناقشة اقتراح الحوارات المستقبلية المنظمة حول التمويل ووضع "اتفاق للتمويل"، تماشياً مع اقتراح الأمين العام بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والهيكل التمويلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والموقف المالي. ومن خلال إجراء حوارات منتظمة ومتعمقة مع جميع الدول الأعضاء، يتوقع الصندوق أن يصل إلى مستوى كافٍ من التمويل الذي يمكن التنبؤ به من أجل تحقيق سُبُل الوصول الشامل إلى الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية خلال الدورات الثلاث المقبلة من الخطة الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠.

٦١. كذلك، وتماشياً مع إصلاح تمويل الأمين العام، اضطلع الصندوق بدور قيادي بين وكالات الأمم المتحدة في النهوض بالحوارات المنظمة حول التمويل ومفهوم "اتفاق التمويل"، سواء على نطاق منظومة الأمم المتحدة أو في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد لقي اقتراح الصندوق بتعزيز عمق وانتظام الحوارات المنظمة حول التمويل قبولاً حسناً لدى الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة للأمم المتحدة. ويحتاج الاقتراح إلى دعم قوي من أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو تأمين تمويل يمكن التنبؤ به وعالي الجودة للخطة الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة. ويقدم مقترح الصندوق إلى المجلس التنفيذي: حوارات منظمة حول التمويل من خلال إضافة ملحقة لكي يقرها المجلس التنفيذي كجزءٍ من قراره بشأن هذا التقرير.

٦٢. ويتألف اتفاق التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان من التزام متبادل بين الصندوق والدول الأعضاء يلتزم الصندوق من خلاله بتعزيز التميز في صياغة البرامج والشفافية والمساءلة في الإدارة، ولتحقيق مزيد من المواءمة والتناغم في هيكله التمويلي. وستلتزم الدول الأعضاء من ناحيتها بمستويات كافية من الموارد التي يمكن التنبؤ بها للخطة الاستراتيجية ودعم تشغيل هيكل التمويل.

اتجاهات التمويل

٦٣. يناشد الصندوق الجهات المانحة بالمبادرة وسداد الالتزامات والدفوعات المطلوبة مبكراً، نظراً للحاجة إليها في وقت مبكر من السنة لضمان القدرة على التنبؤ والتخطيط والتنفيذ الفعال والكفء للبرامج. وقد سُجِّلَ مبلغ ١٢٧ مليون دولار فقط من الموارد العادية رسمياً في ١ مايو ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، ومع سعي المزيد من الجهات المانحة إلى توجيه أولوياتها نحو الموارد المخصصة، ستستمر فجوة التمويل في الموارد العادية لدى الصندوق. وفي السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية السابقة (٢٠١٤-٢٠١٧)، وصلت إيرادات المساهمات الأساسية إلى أعلى مستوى لها عند ٤٧٧ مليون دولار، ثم انخفضت بسرعة إلى ٣٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو العام الأخير من الدورة.

٦٤. وتماشياً مع استراتيجية تعبئة موارد الصندوق (DP/FPA/2015/11)، أصبح تعزيز تعبئة الموارد على جميع المستويات أولوية مشتركة. ويشدد الصندوق باستمرار على أن أسلوب المساهمة المفضل يظل مساهمة غير مقيدة من الموارد العادية - ويشكّل ذلك الأساس الوطيد للاستدامة والتنفيذ الفعال لولاية الصندوق، ويكتسب أهمية متزايدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٥. بالنسبة لموارد التمويل المشترك، فإن هدف إيرادات المساهمة الأولية لعام ٢٠١٨ هو ٥٢٥ مليون دولار. وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي رقم ٢٥/٢٠١٧، يواصل الصندوق اجتذاب مصادر تمويل جديدة من مصادر متنوعة، ويستمر تحقيق النتائج الإيجابية المبكرة مع زيادة التمويل المشترك المسجل بمبلغ ٢٦٩ مليون دولار في ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠١٨ بمقدار ٦٤ مليون دولار بالمقارنة مع ٣٠ أبريل ٢٠١٧.

٦٦. إن تلبية هذه الأهداف أمر بالغ الأهمية للموارد اللازمة لتمويل نتائج الخطة الاستراتيجية وتعتبر القدرة على التنبؤ أمراً بالغ الأهمية، كما أنّ الالتزامات متعددة السنوات لدعم الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١ تُعدّ حيوية لتحقيق الاستدامة.

استراتيجية تعبئة موارد الصندوق

٦٧. تواصل استراتيجية تعبئة موارد الصندوق، المعتمدة في مقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٥، توجيه جهود تعبئة الموارد المنسقة التي يقوم بها الصندوق، وتعتبر ملائمة لهدفها في سياق الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١ - مثلما تجلّى من خلال مبلغ ٧١٢ مليون دولار من إيرادات مساهمات التمويل المشترك في عام ٢٠١٧ وهي أعلى نسبة سُجِّلَت تاريخ الصندوق. وبلغت الإيرادات التي حققتها المكاتب الإقليمية والقطرية في عام ٢٠١٧ ما قيمته ٥٣٤ مليون دولار، وهو ما يمثل ٧٥ في المائة من إجمالي إيرادات موارد التمويل المشترك لعام ٢٠١٧، مما يشير إلى التنسيق الناجح لجهود تعبئة الموارد في الصندوق. وتم تعبئة المبلغ المتبقي وقدره ١٧٧ مليون دولار (٢٥ في المائة) من إجمالي إيرادات مساهمات التمويل المشترك من خلال مسارات التمويل المواضيعية ومشاريع التمويل المشترك التي تدار من المقرر. تتمثل العوامل الأساسية لهذا النجاح غير المسبوق في التمويل المشترك فيما يلي:

(أ) استحدثت استراتيجية تعبئة الموارد نهجاً لامركزياً ولكنه منسق لتعبئة الموارد. وقد أصبح هذا الأمر أكثر نضجاً مع تحقيق نتائج ملموسة - فقد زادت المكاتب الإقليمية والقطرية من أهدافها واستراتيجياتها الخاصة بتعبئة الموارد استناداً إلى بيئاتها الخاصة بالموارد والشراكات ذات الصلة. كذلك، أدت التدفقات الرأسمالية والأفقية الجيدة للمعلومات إلى تقديم المزيد من المقترحات الاستراتيجية للمساهمين المحتملين. وقد أتاح هذا النهج، إلى جانب تعزيز إدارة الموارد والشفافية وتتبع الموارد، للصندوق التوسع في منهجيات عمله، وأدى إلى زيادة المساهمات؛

(ب) يُعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديره للزخم الذي تحققه المساهمات الإضافية الكبيرة من المانحين في جميع أنحاء العالم لتغطية الفجوة في الموارد الأساسية، والزخم المتولد عن حركات مثل حركة "هي تقرر" (She Decides) وقمة لندن لتنظيم الأسرة، وجهود الاتحاد الأفريقي في التركيز على العائد الديمغرافي وغيره، إذا ساهمت جميعها في زيادة الاهتمام بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للنساء والمراهقين والفتيات والشباب.

نوافذ وفرص التمويل الإضافية

٦٨. يواصل الصندوق القيام بدور نشط في التمويل المشترك للأمم المتحدة ومناقشات التمويل على نطاق المنظومة، ودعم تعزيز قدرات المجموعات القطرية لتعبئة الموارد، وتبسيط أدوات التمويل مع البنك الدولي، ومؤسسات التمويل الإقليمية (مثل البنك الإسلامي للتنمية، بنك التنمية للبلدان الأمريكية) والاتحاد الأوروبي، والمشاركة في التحالفات المواضيعية المتعددة الأطراف مع تعبئة الموارد أو التركيز على المشاركة وإشراك القطاع الخاص.

٦٩. وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واصل الصندوق تشجيع التحالفات مع البلدان النامية للتعجيل بتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. وكجزء من أسلوب المشاركة الخامس للبرمجة في إطار الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١، صدرت مذكرة توجيهية لجميع المكاتب الإقليمية والقطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الصندوق.

٧٠. وفي عام ٢٠١٧، خصصت الصين مليوني دولار من صندوق المساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعماً لمشروع صحة الأم في سيراليون، وخصصت الهند ٥٥٠,٠٠٠ دولار من صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة للتعجيل بإعادة تنظيم برنامج تنظيم الأسرة في سان تومي وبرينسيبي. وبالتعاون مع منظمة شركاء في السكان والتنمية (تضم ٢٦ من أكثر البلدان اكتظاظاً بالسكان) والحكومة الإندونيسية، شارك الصندوق في تنظيم مؤتمر للسكان والتنمية في إندونيسيا في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧. حضر المؤتمر كبار المسؤولين الحكوميين وممثلين عن منظمات غير حكومية من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وقد عززت هذه الجهود من موقف صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه جهة رائدة في مجال السكان والتنمية، لا سيما فيما بين البلدان النامية.

٧١. وبالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قرر الصندوق تقديم الدعم لبرنامج "يوث فور ساوث" (Youth4South)، الذي يهدف إلى تمكين الشباب من الخروج بأفكار وحلول مبتكرة للتحديات السكانية والإنمائية؛ وقام مكتب التعاون بين البلدان التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان بتيسير مذكرة تفاهم بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء في مجال السكان والتنمية تحدد اتجاه التعاون في المستقبل بين المنظمتين.

البوابة الإلكترونية الخاصة بالشفافية لدى الصندوق والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة

٧٢. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان عمله كعضو نشط في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وتعزيز النظم وأدوات التمثيل المرئي لتوفير إمكانية التتبع وإصدار تقارير أفضل عن الموارد العادية والموارد الأخرى والنتائج المتعلقة بها لاستخدام نظم المعلومات الحكومية الشريكة. وقد لاقت البوابات الإلكترونية للبيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة والبوابة الإلكترونية للشفافية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك إطلاق صفحات الجهات المانحة للصندوق في عام ٢٠١٧، صدىً طيباً. وتضم هذه الصفحات الإلكترونية أكبر ٢٠ جهة مانحة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتتضمن تصورات للنتائج والنفقات حسب البلد والمنطقة والجهة المانحة. وقد لقي التحسين المستمر لبوابة الشفافية لدى الصندوق، والتي تشمل مواد مرئية تسلط الضوء على روابط نتائج الصندوق ونفقته حسب الإقليم، والمنطقة الجغرافية، والجهات المانحة، ترحيباً من جانب الجهات المانحة.

توسيع قاعدة الجهات المانحة

٧٣. تُعد المشاركة الفعالة في تعزيز الشراكات مع البلدان المستفيدة من البرامج لتمويل تحقيق النتائج من أولويات الصندوق. وفي عام ٢٠١٦، ساهمت ٢٥ دولة في برامجها القُطرية (بقيمة إجمالية ٢٣ مليون دولار)، مقارنة بـ ٢٠ دولة (٦١ مليون دولار) في عام ٢٠١٧. وقد تمكنت تسعة بلدان من البلدان المستفيدة من البرامج من الوصول إلى منهجية الصندوق المطابق (المعتمدة في مقرر المجلس التنفيذي ٣١/٢٠١٣)، والتي تسمح بإتاحة ما يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً كحافز للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان المرتفعة الدخل (بلغ مجموعها ٠,٧ مليون دولار) في عام ٢٠١٧، مقارنةً مع ١٢ بلداً من البلدان المستفيدة من البرامج (١,١ مليون دولار) في عام ٢٠١٦.

٧٤. وكان من بين أكبر ٢٠ جهة مانحة، فيما يتعلق بالإيرادات المشتركة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٧، شركاء يتجاوزون الجهات المانحة التقليدية (الكيانات الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة، غواتيمالا، هايتي، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس). ووقع الصندوق اتفاقات تمويل مشتركة مع ١٠٥ من المساهمين في الموارد المشتركة للتمويل، بما في ذلك الدول الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات الأعمال التجارية والمؤسسات، مقارنة بـ ١٠٢ من المساهمين في عام ٢٠١٦. وشارك الصندوق في عددٍ من المفاوضات من أجل تمويل الهياكل والمساهمات في العمليات التي تبدأ في عام ٢٠١٧ وما بعده، وكذلك وضع تصور للتمويل المواضيعي الأوسع نطاقاً لمبادرات السكان والبيانات، والصندوق الاستئماني المواضيعي للصحة الإنجابية والسلامة والكرامة في الأزمات والتوسع في صندوق الابتكار.

٧٥. وتماشياً مع مقرر المجلس التنفيذي رقم ١٨/٢٠١٦، عمل الصندوق على حملة ١٥٠ جهة مانحة للتواصل مع جميع الدول الأعضاء لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال المساهمة، أو زيادة مساهمتهم، كشركاء في دعم تحقيق سبيل الوصول الشامل إلى الصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحقوق الإنجابية والحد من وفيات الأمهات، وتسريع التقدم في جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد نجح صندوق الأمم المتحدة للسكان في توسيع قاعدة مانحيه من ١٢٣ جهة مانحة في عام ٢٠١٦ إلى ١٣٢ جهة في عام ٢٠١٧.

رابعاً. الاستنتاجات

٧٦. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التأكيد بشكل منهجي على أن أفضل طريقة للمساعدة هي مساهمة غير محدودة في الموارد، كما شدد عليها أيضاً الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، نظراً لأنها لا تزال تشكل أساس الاستدامة والتنفيذ الفعال لولايتها. إنَّ استدامة الموارد أمر بالغ الأهمية لتمكين الصندوق من مواكبة الطلبات المتزايدة على خدماته في البلدان التي يخدمها، ولإدماج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجاً كاملاً في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والحفاظ على الميزة النسبية التي يقدمها الصندوق لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٧. ومع وضع الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١ موضع التنفيذ، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع جيد يسمح له بتنفيذ الرؤية الجريئة المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠ والنتائج التحويلية الثلاث الخاصة به. وبهذه الروح، يُناشد الصندوق الجهات المانحة بدعم تحقيق تدفقات نقدية يمكن التنبؤ بها، لأهميتها الكبيرة في إدارة العمليات بفاعلية وكفاءة. ولهذا السبب، يحثُّ صندوق الأمم المتحدة للسكان جميع الحكومات على زيادة مستويات مساهماتها في الموارد العادية للصندوق والحفاظ على التزامات المساهمات وجداول الدفع في الوقت المناسب لضمان أن يكون لإجراءات الصندوق أكبر الأثر، وأن تدعم أيضاً نظام المنسقين المقيمين الجديد الذي أعيد تنشيطه.

٧٨. ومن الجدير بالذكر أن إيرادات المساهمات الفعلية للموارد العادية قد انخفضت بشكل كبير على مر السنين، من ٤٧٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧، على الرغم من تزايد الطلب على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في جميع أنحاء العالم. واعتباراً من ١ أيار/ مايو ٢٠١٨، لم يسجل سوى ١٢٧ مليون دولار (٣٧ في المائة) من هدف المساهمة في الخطة الاستراتيجية البالغ ٣٥٠ مليون دولار للموارد العادية.

٧٩. يقر الصندوق بواقع المستويات الحالية لتدفقات الموارد الأساسية وغير الأساسية: فالاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من تلك الموارد مكتملة لبعضها بعضاً وتشكل معاً العمود الفقري لاستراتيجية تعبئة موارد الصندوق. يواصل الصندوق السعي للحصول على آراء مستفاد قِيمة في الحوار مع الشركاء، كما يتضح من الحوارات المنظمة حول التمويل التي تمت منذ عام ٢٠١٧. ويواصل الصندوق العمل من أجل تعزيز الحوافز للمساهمين الحاليين في الموارد الأساسية من أجل مواصلة تشجيع دعمهم القوي، فضلاً عن اجتذاب مساهمات جديدة. ويشمل ذلك إقامة شراكات أقوى حول المساهمات العادية، وتتبع ترجمة الموارد إلى نتائج بصورة فاعلة، والتركيز المستمر على الابتكار والقيمة مقابل المال.

٨٠. وبفضل الالتزام القوي للجهات المانحة تجاه الصندوق في دورة الخطة الاستراتيجية السابقة (٢٠١٤-٢٠١٧)، تمكّن الصندوق من تلبية ٩٧ في المائة من هدفه الشامل لمساهمة الخطة الاستراتيجية. وبالنظر إلى أهمية الخطة الاستراتيجية الحالية، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبرنامج عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان يحتاج إلى منصة تمويل مستدامة ويمكن التنبؤ بها للاضطلاع بولايته.

خامساً. عناصر مقرر

٨١. إنَّ المجلس التنفيذي يرغب في أن:

(أ) يحيط علماً بالتقرير المتعلق بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٨ والأعوام المقبلة (DP/FPA/2018/10)؛

(ب) يشدد أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي قوي ومزيد من الدعم المالي، فضلاً عن موارد منتظمة يمكن التنبؤ بها، من أجل تعزيز مساعدته للبلدان، ولتنفيذ خطته الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١، ومن أجل إدماج جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجاً كاملاً في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ودعم البلدان في النهوض بخطة التنمية لعام ٢٠٣٠؛

(ج) يؤكد أن الموارد العادية هي حجر الأساس لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهي أساسية للمحافظة على طابعه المتعدد الأطراف والحيادي والشامل والقيام بعمله، وتشجيع الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد مع الاستمرار في تعبئة الموارد التكميلية للصناديق والبرامج المواضيعية؛

(د) يُحثُّ جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية، وذلك على الأقل لضمان قدرة الصندوق على سد الفجوة الحرجة الحالية في الإيرادات الأساسية، وكذلك تشجيع البلدان القادرة على تقديم مساهمات خلال النصف الأول من السنة أن تفعل ذلك وتقدم تعهدات متعددة السنوات لضمان فاعلية البرامج؛

(هـ) كما يُحثُّ جميع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على توسيع مساهماتها في البرامج المنفذة في بلدانها؛

(و) تأييد الاقتراح المقدم إلى المجلس التنفيذي بشأن إجراء حوارات منظّمة حول التمويل على النحو الوارد في المرفق الملحق بهذا التقرير.